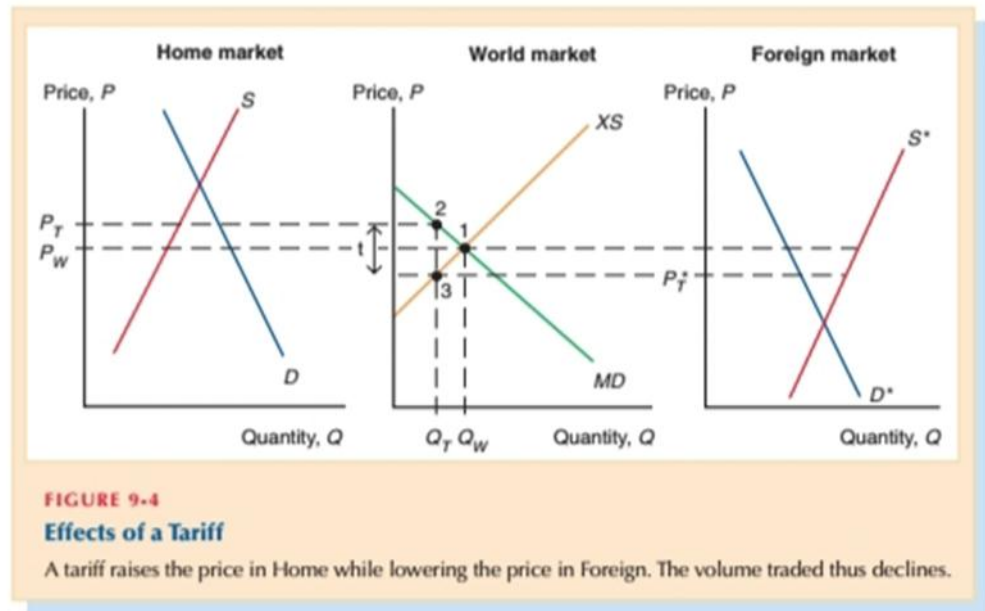


Effects of a Tariff

تأثير التعرفة الجمركية

التعرفة تدخل بالتكاليف مثل تكلفة النقل. فإذا فرض الاقتصاد المحلي ضريبة قدرها \$2 على كل بوشل من القمح فالمستوردين والشاحنين لن يكونوا مستعدين لنقل القمح إلا إذا كان فرق السعر بين السوقين "المحلي و الاجنبي" 2 دولار على الأقل. يوضح الشكل 9-4 آثار تعرفة محددة  $t$  لكل وحدة قمح (كما هو موضح  $t$  في الشكل).

في حالة عدم وجود تعرفة، سيكون سعر القمح معادلاً ل  $P_W$  في كل من الاسواق الداخلة "الاقتصاد المحلي" والخارج "الاجنبي"، كما هو موضح في النقطة 1 في المنحنى الاوسط، حيث يوضح حالة السوق العالمية، ومع تطبيق التعرفة، لا يرغب الشاحنون في تحريك القمح من الدولة الأجنبية إلى "الاقتصاد المحلي" ما لم يتجاوز سعر الاقتصاد المحلي للسعر الأجنبي بمقدار على الأقل  $t$  "التعرفة". إذا لم يتم شحن القمح، سيكون هناك طلب زائد على القمح في الاقتصاد المحلي وزيادة المعروض في الخارج" ويكون الاختلاف بين سعري القمح بين السوقين المحلي و الاجنبي مقدار  $t$



ومن ثم، يؤدي إدخال التعرفة الجمركية إلى أحداث فروقات بين الأسعار في السوقين. التعرفة ترفع السعر في

الاقتصاد المحلي إلى  $P_T$  وتخفض السعر في الخارج إلى  $P_T^*$  حيث:  $P_T^* = P_T - t$

في الداخل "الاقتصاد المحلي"، يزود "يعرض" المنتجون أكثر عند سعر أعلى، بينما يطلب المستهلكون أقل، هذا يؤدي الى طلب عدد أقل من الواردات (كما ترى في الانتقال من النقطة 1 إلى النقطة 2 على منحنى MD)

في الخارج ، يؤدي السعر المنخفض إلى انخفاض العرض وزيادة الطلب وبالتالي ، ينخفض عرض حجم الصادرات (كما يظهر في الانتقال من النقطة 1 إلى النقطة 3 على منحنى XS).

وبالتالي، حجم القمح المتداول ينخفض من  $Q_W$  "حجم التجارة الحرة الى  $Q_T$  " الحجم مع "التعريف الجمركية". عند حجم التجارة  $Q_T$  ، الطلب على الاستيراد المحلي يساوي عرض الصادرات الخارجية عندما يكون:  $P_T - P^*_T = t$

أثار التعريف الجمركية في حالة "بلد صغير" حيث لا يمكن لبلد أن يؤثر على أسعار الصادرات الأجنبية كما هو موضح في الشكل 9-5. في هذه الحالة ، ترفع الرسوم الجمركية السعر للبضائع المستوردة في الدولة التي تفرض التعريف بكامل قيمة التعريف من  $P_W$  إلى  $P_W + t$ . بينما يرتفع عرض البضائع المستوردة من  $S^1$  إلى  $S^2$  بينما استهلاك البضائع يهبط من  $D^1$  إلى  $D^2$ . نتيجة للتعريف إذا الواردات تهبط في البلاد التي تفرض التعريف الجمركية.

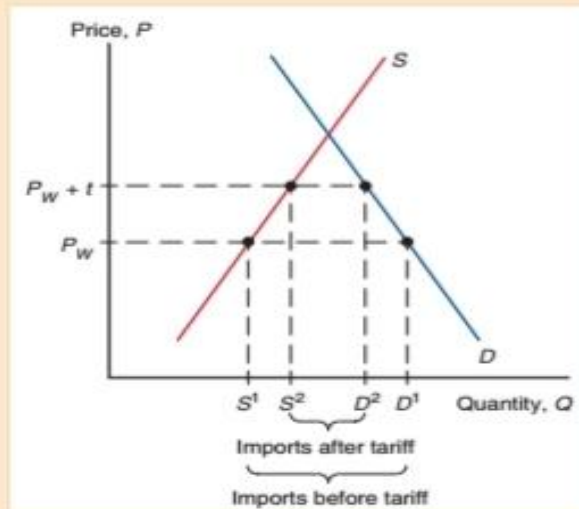
### قياس مقدار الحماية "Measuring the Amount of Protection"

إن التعريف الجمركية على البضاعة المستوردة ترفع السعر الذي يتقاضاه المنتجون المحليون لهذه السلعة. غالبًا ما يكون هذا التأثير هو الهدف الأساسي للتعريفات " حماية المنتجين المحليين" من الأسعار المنخفضة التي قد تنتج عن منافسة الاستيراد". في تحليل التجارة من الناحية العملية، من المهم أن تسأل عن مقدار الحماية التي توفرها الرسوم الجمركية أو غيرها من السياسات التجارية الأخرى.

FIGURE 9-5

#### A Tariff in a Small Country

When a country is small, a tariff it imposes cannot lower the foreign price of the good it imports. As a result, the price of the import rises from  $P_W$  to  $P_W + t$  and the quantity of imports demanded falls from  $D^1 - S^1$  to  $D^2 - S^2$ .



يتم التعبير عن الإجابة عادة كنسبة مئوية من السعر التي ستسود في ظل التجارة الحرة. مكن لفرض حصة لاستيراد السكر، على سبيل المثال، رفع السعر الذي يتلقاه منتجو السكر الأمريكيون بنسبة 35 بالمائة.

يبدو أن قياس الحماية واضح ومباشر في حالة التعرفة الجمركية: إذا التعرفة هي قيمة ضريبة تتناسب مع قيمة الواردات. معدل التعرّيفة يجب أن يقيس كمية الحماية نفسها؛ إذا كانت التعرّيفة نوعية، فقسمة التعرّيفة على صافي السعر من "التعريف" تعطينا ما يعادل القيمة.

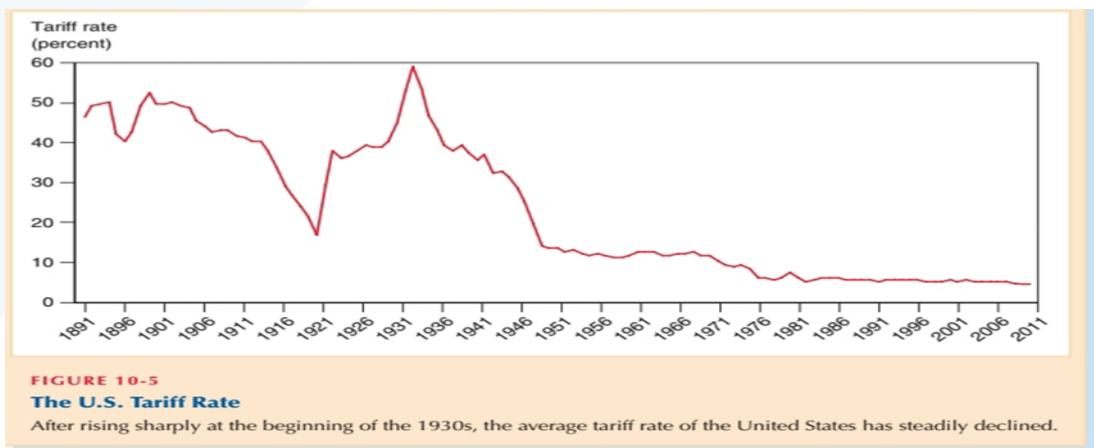
### Other Instruments of Trade Policy

التعريفات "Tariffs" هي أبسط ادوات السياسات التجارية، ولكن في العالم الحديث، معظم الحكومات تتخذ أشكالاً أخرى للتدخل في التجارة الدولية، مثل دعم الصادرات "export subsidies"، حصص الاستيراد "import quotas" وقيود التصدير الطوعية "voluntary export restraints"، ومتطلبات المحتوى المحلي "local content requirements".

### International Negotiations and Trade Policy

لدينا جدال بأنه من الصعب وضع سياسات تجارية ترفع الرفاهية الوطنية وذلك لأنه غالباً ما تهيمن على السياسة التجارية سياسات جماعات المصالح. ومع ذلك، في الواقع، من منتصف الثلاثينيات حتى عام 1980 والولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة قامت بإزالة التعريفات تدريجياً وبعض العوائق الأخرى أمام التجارة وهذا ساعد على زيادة سريعة في التكامل الدولي "international integration".

يوضح الشكل 10-5 متوسط معدل التعرّيفة الأمريكية على الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية من 1891 إلى 2010؛ بعد الصعود بشكل حاد في أوائل الثلاثينيات، انخفض المعدل بشكل مطرد. ويعتقد معظم الاقتصاديين أن هذا التحرير التدريجي للتجارة مفيداً للغاية.



ومع ذلك ، كيف كان من الممكن إزالة الرسوم الجمركية سياسياً؟

على الأقل جزء من الجواب هو أن تحرير التجارة الكبير بعد الحرب كان قد تحقق من خلال المفاوضات الدولية "international negotiation"، أي أن الحكومات وافقت على المشاركة في تخفيض التعريفات المتبادلة. وربطت هذه الاتفاقات بخفض الحماية للصناعات المنافسة للاستيراد لكل دولة بالمقابل تقليل الحماية التي توفرها الدول الأخرى لصناعات التصدير. مثل هذا الربط، يساعد على تعويض بعض الصعوبات السياسية التي كانت ستمنع الدول من تبنيها سياسات تجارية جيدة.

#### مزايا التفاوض "The Advantages of Negotiation"

هناك سببان على الأقل ومن الأسهل خفض التعريفات كجزء من اتفاقية متبادلة من القيام بذلك كسياسة أحادية. أولاً ، يساعد الاتفاق المتبادل على دعم التجارة الحرة. ثانياً ، يمكن أن تساعد الاتفاقات التفاوضية بشأن التجارة الحكومات من تجنب الوقوع في الحروب التجارية المدمرة. إن تأثير المفاوضات الدولية على دعم التجارة الحرة واضح ومباشر.

الولايات المتحدة واليابان، على سبيل المثال، يمكن أن تصلا لاتفاق تمتنع فيه الولايات المتحدة عن فرض حصص استيراد حمايةً لبعض الشركات المصنعة من المنافسة اليابانية مقابل إزالة اليابان الحواجز اليابانية ضد الصادرات الأمريكية من المنتجات الزراعية أو التكنولوجيا العالية إلى اليابان.

يمكن أن تساعد المفاوضات الدولية على تجنب الحرب التجارية "trade war".

يمكن توضيح الحرب التجارية بشكل أفضل بمثال منمق.

تخيل أن هناك دولتين فقط ، الولايات المتحدة واليابان ، ولدى هذان البلدان خياران فقط من السياسات: التجارة الحرة أو الحماية "free trade or protection"

افترض هذه حكومات واضحة بشكل غير عادي يمكنها تعيين قيم رقمية محددة

لرؤاهم عن أي نتيجة سياسية معينة (Table 10-3).

TABLE 10-3 The Problem of Trade Warfare

		Japan	
		Free trade	Protection
U.S.	Free trade	10	-10
	Protection	20	-5

تمثل القيم المحددة للمكافآت "للمردود" الواردة في الجدول افتراضيين.

الافتراض الاول: نفترض أن حكومة كل دولة ستختار الحماية إذا استطاعت اخذ سياسة الدولة الأخرى كما هي. فأى سياسة تختارها اليابان، عندها حكومة الولايات المتحدة ستكون أفضل حالا مع "الحماية". هذا الافتراض ليس بالضرورة صحيح؛ فقد يجادل العديد من الاقتصاديين بأن التجارة الحرة هي أفضل سياسة للأمة ، بغض النظر عما تفعله الحكومات الأخرى. ومع ذلك ، فعلى الحكومات أن تعمل ليس فقط للمصلحة العامة ولكن أيضا لمصلحتهم السياسية .

الافتراض الثاني المدمج في الجدول 10-3 هو أنه على الرغم من كل حكومة عندما تعمل بشكل فردي سيكون أفضل حالا لها بالحماية ، ولكن سيكون الافضل لكلاهما إذا اختارا التجارة الحرة. وهذا يعني أن الحكومة الأمريكية لديها المزيد لتربحه من فتح الأسواق اليابانية مما يجب أن تخسره من فتح أسواقها الخاصة فقط.

#### اظهار المكاسب من التجارة:

بالنسبة لأولئك الذين درسوا نظرية اللعبة " game theory "، يُعرف هذا الموقف باسم معضلة السجنين " Prisoner's dilemma "

- كل حكومة تتخذ القرار الأفضل لنفسها باختيار الحماية. تؤدي هذه الاختيارات إلى النتيجة في المربع الأيمن السفلي من الجدول.

- كلتا الحكومتين ستكون أفضل حالا إذا لم تخترا أي منهما الحماية: عندها يظهر في المربع الأيسر العلوي من الجدول "مكافأة أعلى لكلا البلدين".

- باختيار الحماية من جانب واحد، تفشل الحكومات في تحقيق أفضل نتيجة ممكنة. إذا كانت البلدان تتصرف من جانب واحد للحماية، سيكون هناك حرب تجارية تترك كلا البلدين في أسوأ حال. الحروب التجارية ليست خطيرة مثل حروب اطلاق النار، ولكن تجنبها يشبه مشكلة تجنب الصراع المسلح أو سباقات التسليح.

وبالتالي: من الواضح أن اليابان والولايات المتحدة بحاجة إلى وضع اتفاقية الامتناع عن الحماية (such as a Treaty) ("Treaty")، عندها ستكون كل حكومة أفضل حالاً إذا حدث كل منها حرية العمل الخاصة بها ، شريطة أن تحد الدولة الأخرى من حرية عملها بشكل جيد. يمكن للمعاهدة " Treaty " أن تجعل الجميع أفضل حالاً.

هذا مثال مبسط للغاية. في العالم الحقيقي هناك العديد من البلدان والعديد من درجات السياسة التجارية بين التجارة الحرة والحماية الكاملة ضد الواردات. ومع ذلك ، يشير المثال إلى أن هناك حاجة إلى التنسيق بين السياسات التجارية من خلال الاتفاقات الدولية ويمكن لهذه الاتفاقات في الواقع ان تحدث فرقا. في الواقع ، تم بناء النظام الحالي للتجارة الدولية بناء على سلسلة من الاتفاقيات الدولية.

### International Trade Agreements: A Brief History

#### اتفاقيات التجارة الدولية: تاريخ موجز

يعود تخفيض الرسوم الجمركية المنسقة دولياً كسياسة تجارية إلى الثلاثينيات في عام 1930 ، أقرت الولايات المتحدة قانون التعريف غير المسؤولة بشكل ملحوظ ، بموجب Smoot-Hawley " هذا القانون ، ارتفعت معدلات الرسوم الجمركية بشكل حاد وانخفضت التجارة الأمريكية بشكل حاد ؛ بعض الاقتصاديون يجادلون بأن قانون Smoot-Hawley ساعد في تعميق الكساد الكبير.

في غضون بضع سنوات بعد صدور القانون ، خلصت الإدارة الأمريكية إلى ان التعريفات بحاجة إلى تخفيض ، لتخفيض معدلات التعريفات ، وخفض الرسوم الجمركية اللازمة لربط بعض الفوائد الملموسة للمصدرين. كان الحل الأولي لهذه المشكلة السياسية هو مفاوضات الرسوم الجمركية الثنائي. وبذلك ستقترب الولايات المتحدة من بعض البلدان التي كانت مُصدِّراً رئيسياً لها - على سبيل المثال ، مصدري للسكر - " تخفيض الرسوم الجمركية على السكر " إذا كان هذا البلد ستخفض التعريفات الجمركية على بعض الصادرات الأمريكية.

ساعدت مثل هذه المفاوضات الثنائية " bilateral negotiations " خفض متوسط الرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية من 59 في المائة عام 1932 إلى 25 في المائة قريباً بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن المفاوضات الثنائية لا تستفيد بشكل كامل من التنسيق الدولي. لسبب واحد ، قد "تنتقل" الفوائد من المفاوضات الثنائية إلى الأطراف التي لم تقدم أي امتيازات "concessions" . على سبيل المثال ، إذا خفضت الولايات المتحدة التعريفات على القهوة نتيجة لاتفاق مع البرازيل ، ستكسب كولومبيا أيضاً من السعر العالمي العالي للبن "القهوة".

علاوة على ذلك، قد تنطوي بعض الصفقات المفيدة بطبيعتها على أكثر من شريكان: الولايات المتحدة تباع أكثر لأوروبا ، وأوروبا تباع أكثر للسعودية تباع المملكة العربية السعودية المزيد لليابان ، وتبيع اليابان أكثر للولايات المتحدة.

وهكذا ، كانت الخطوة التالية في تحرير التجارة الدولية هي المضي قدما نحو تعددية الأطراف في مفاوضات تشمل عددًا من الدول.

بدأت المفاوضات متعددة الأطراف بعد فترة وجيزة من نهاية الحرب العالمية الثانية. في الأصل، دبلوماسيون من الحلفاء المنتصرين تخيلوا أن مثل هذه المفاوضات ستجري تحت رعاية هيئة مقترحة تسمى منظمة التجارة الدولية بالتوازي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

في عام 1947 ، تم تأسيس ITO ، مجموعة من 23 دولة بدأت مفاوضات تجارية بموجب مجموعة مؤقتة من القواعد التي أصبحت معروفة ب "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة أو الجات GATT". كما اتضح ، ITO لم يتم تأسيسها أبدًا لأنها واجهت معارضة سياسية شديدة ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. لذا انتهى الاتفاق المؤقت الذي يحكم التجارة العالمية خلال 48 سنة القادمة.

رسمياً ، كانت اتفاقية الجات اتفاقية ، وليست منظمة - الدول المشاركة في الاتفاق رسمياً على أنهم "الأطراف المتعاقدة" وليسوا اعضاء. من الناحية العملية ، حافظت الجات على "سكرتارية" دائمة في جنيف ، وتم الإشارة إليها من قبل الجميع باسم "الجات". في عام 1995 ، تم إنشاء المنظمة الرسمية المتوخاة أخيراً بعد 50 عامًا سابقاً "منظمة التجارة العالمية WTO", "World Trade Organization". ومع ذلك ، لا تزال قواعد الجات سارية المفعول والمنطق الأساسي للنظام بقي على حاله.

النقطة الرئيسية في النظام هي اجراءات الالتزام. فعندما يكون معدل التعريفات الجمركية "ملزم" ، الدولة التي تفرض التعريفات توافق على عدم رفع المعدل في المستقبل. في الوقت الحاضر ، فإن جميع معدلات التعريفات تقريباً في البلدان المتقدمة "developed countries" ملزمة ، كما هو الحال في حوالي ثلاثة أرباع من المعدلات في البلدان النامية "developing countries" .

ومع ذلك ، هناك بعض المساحة المتذبذبة في التعريفات المقيدة: فيمكن للدولة رفع التعريفات إذا حصلت على موافقة دول أخرى ، وهو ما يعني عادة تقديم تعويض عن طريق تخفيض التعريفات الأخرى. عملياً، كان الالتزام فعالاً للغاية ، مع تراجع ضئيل جداً في التعريفات عن الماضي منذ نصف قرن.

بالإضافة إلى التعريفات الملزمة "binding tariffs"، يحاول- نظام الجات - منظمة التجارة العالمية - بشكل عام منع التدخلات عديمة التعريفات الجمركية في التجارة. فلا يُسمح بدعم الصادرات ، باستثناء واحد كبير:

" بالعودة إلى بداية اتفاقية الجات ، أصرت الولايات المتحدة على ثغرة بخصوص الصادرات الزراعية، التي تم استغلالها منذ ذلك الحين على نطاق واسع من قبل الاتحاد الأوروبي.

كما أشرنا سابقًا في هذا الفصل ، فإن معظم التكلفة الفعلية للحماية في الولايات المتحدة يأتي من حصص الاستيراد. وفي نظام الجات - منظمة التجارة العالمية كثيرا من الجهود لإزالة هذه الحصص أو تحويلها إلى تعريفات. وان حصص الاستيراد الجديدة ممنوعة بشكل عام باستثناء كإجراءات مؤقتة للتعامل مع "اضطراب السوق" ، عبارة غير محددة ولكنها تُفسر عادةً على أنها تعني طفرات كبيرة في الواردات و التي تهدد عمل قطاع محلي فجأة. تم الانتهاء من ثماني جولات تجارية منذ عام 1947 ، وآخرها - جولة أوروغواي ، التي اكتملت في عام 1994 حيث أنشأت منظمة التجارة العالمية.

### الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة:

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وتعرف بالجات GATT ، هي اختصار عن (بالانجليزية: General Agreement on Tariffs and Trade - GATT) عقدت في 30 أكتوبر 1947 هي اتفاقية متعددة الأطراف بين عدد من البلاد تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع. وقعتها أكثر من 140 دولة. تطورت لتصبح اليوم إلى ما يعرف بمنظمة التجارة العالمية WTO. واتخذت من مدينة جنيف في سويسرا مقراً لها وهي اتفاقية غير ملزمة لأعضائها وهي اتفاقية للتجارة في السلع ( السلع الصناعية) .

### أهداف اتفاقية الجات هي:

- 1- العمل على تحرير التجارة الدولية
- 2- إزالة العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول
- 3- حل المنازعات التجارية الدولية عن طريق المفاوضات
- 4- تهيئة المناخ الدولي والإعداد لإنشاء منظمة التجارة العالمية

### المبادئ المركزية للجات:

مبدأ عدم التمييز ومبدأ الوضوح . انعكس مبدأ **عدم التمييز** على فقرة الدولة المفضلة ، وهو ينص على أن أي طرف يمنح ميزة تجارية لدولة ما فعليه منحها جميع الأطراف الموقعة. ويقصد **بالوضوح** وجوب أن تكون المعايير التجارية معروفة لجميع الأطراف، وبخاصة فيما يتعلق بالتعريفات. تحد قوانين الجات من قيود التبادل التجاري وتوسّع من حصص الاستيراد بين الأعضاء.